

التقدم المُحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير من الأمانة

١- اعتمدت جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون في أيار/ مايو ٢٠١٦ القرار ج ص ع ٦٩-١١ بشأن الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعكس هذا التقرير المداولات التي أجرتها لاحقاً الدول الأعضاء أثناء انعقاد دورات اللجان الإقليمية التي نظرت في إنشاء نظم محسنة تكفل تمتع الصحة بوضع مركزي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشددت على ضرورة أن تركز الأهداف إلى ما تحقق من إنجازات في ميدان العمل صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتوسيع نطاق دور الصحة في مجال التنمية المستدامة، على أن تركز دوماً على جانب التنفيذ على المستوى القطري.

٢- ويتكون التقرير من جزأين، وذلك بالنظر في المقام الأول إلى أن دور الصحة المركزي في التنمية لم يحظ بعد بتقدير واسع النطاق، ويوضح الجزء الأول منه الكيفية التي يمكن بها تحويل الصحة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً، وتمكين الصحة من أداء دور تحويلي في تحقيق تلك الأهداف. أما الجزء الثاني منه فيبين بعض السبل التي تعيد بموجبها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشكيل عمل المنظمة على المستوى القطري وتنسقه على المستويين الإقليمي والعالمي. وتواظب الأمانة منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة على تركيز دعمها المُقدم إلى البلدان على الأساليب العملية لبلوغ الأهداف المتعلقة بالصحة والغايات المرتبطة بها.

أولاً: دور الصحة المركزي والتحويلي في التنمية المستدامة

٣- التنمية المستدامة حسبما تعرّفها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية هي: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي من دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".^١ ونظراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي ملك لكل البلدان، فإنها تمثل مخططاً أولياً لتلبية الاحتياجات الحالية من خلال التغلب على المعوقات، وتستند إلى الإدماج الاجتماعي والازدهار والقوامة البيئية المشتركين. ومن الشروط الأساسية لتكثيف العمل الجماعي بالنجاح فيما يتعلق بالمحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة، فهم دور الصحة الأساسي في مجال التنمية الذي يتمحور حول الهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) على أن يرتبط ببلوغ جميع الأهداف الأخرى.

١ تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf> (تم الاطلاع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦).

٤- والتمتع بصحة جيدة شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة وحصيلة لتحقيقها ومؤشر على تحقيقها. ١ وصحة الأفراد والسكان مرهونة جزئياً بمدى فعالية النظم الصحية، ولكنها تتأثر أيضاً بالتقدم المحرز صوب بلوغ معظم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى وتسهم في إحراز ذلك التقدم. ومن مكامن قوة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إمكانية الاطلاع على فرص تحسين الصحة عبر كامل طائفة أهداف التنمية المستدامة.

٥- وحواجز التمتع بصحة جيدة ليست خطية ولا أحادية الاتجاه؛ وتعتمد بالأحرى الحصائل الصحية الجيدة على العديد من المدخلات المشتركة بين جوانب العمل صوب بلوغ الأهداف الأخرى، وغالباً ما تقضي الحصائل المحققة إلى تعليقات تعزز تلك المدخلات، وبذا فإن إيتاء الخدمات الصحية وتأمين الحماية المالية يحفز أيضاً على الابتكار ويسهمان في توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. كما أن التمتع بصحة جيدة هو في حد ذاته وسيلة لتخفيف وطأة الفقر والجوع، وهو يسهل التعلم ويؤمن القدرة على العمل. ويفضل التشجيع على العمل المشترك عبر مختلف القطاعات في المجتمع والاستفادة المتبادلة من التعليقات الإيجابية ومن أوجه التآزر والمنافع المشتركة والمردودية، فإن أهداف التنمية المستدامة توفر سبلاً جديدة لمواجهة كبرى التحديات الماثلة اليوم أمام الصحة، وخصوصاً منها ما يلي: الشيخوخة والعجز، ومقاومة مضادات الميكروبات، والعواقب المترتبة على تغير المناخ، وتدهور البيئة وتلوثها، ومسألة التمويل المستدام، والتفاوتات الصحية داخل البلدان وفيما بينها، والهجرة، وأنشطة التحضر والفقر في المناطق الريفية.

٦- وبالنظر إلى انطباق الأهداف على الصعيد العالمي وتباين الاحتياجات الصحية مع ذلك تبايناً كبيراً داخل البلدان وفيما بينها، فإن الأمر نفسه يصح بالتالي بالنسبة إلى الأولويات التي يحددها كل بلد فيما يخص تحقيق الهدف ٣ وغيره من الأهداف المتعلقة بالصحة. وبصرف النظر عن الأولويات المحلية، فإن الأهداف توفر رؤية أكثر شمولية عن سبل تحسين الصحة. وترد في الجدول أدناه ستة صكوك للتغيير وعوامل التمكين، وسيساعد العمل المشترك بين القطاعات الذي تنجزه الجهات صاحبة المصلحة المتعددة وتعزيز النظم الصحية في حد ذاتها على زيادة فعالية تلك النظم. وتتطوي عوامل التمكين اللازمة داخل قطاع الصحة وخارجه على تحقيق الإنصاف وإعمال حقوق الإنسان، ومسألة التمويل المستدام، والبحث العلمي والابتكار، والرصد والتقييم.

جدول: فرص التغيير التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

صكوك التغيير وعوامل التمكين الستة	الفرص الجديدة التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
العمل المشترك بين القطاعات الذي تنجزه الجهات صاحبة المصلحة المتعددة	إدراج الصحة في جميع القطاعات المعنية برسم السياسات؛ والجمع بين مكامن قوة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة
تعزيز النظم الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة	إدراج برامج مكافحة الأمراض بوصفها جزءاً لا يتجزأ من النظام الصحي الشامل الذي يؤمن تغطية كاملة بالخدمات الصحية المزودة بعدد كامل من الموظفين والجيدة الإدارة جنباً إلى جنب مع توفير الحماية من المخاطر المالية
مراعاة الإنصاف وحقوق الإنسان	تحسين صحة فئات السكان ككل عن طريق إشراك جميع الأفراد، "عدم إهمال أي أحد"، وتمكين المرأة
التمويل المستدام	اجتذاب مصادر تمويل جديدة؛ والتشديد على التمويل المحلي بالتزام مع مواعمة التدفقات المالية تلافياً لازدواجية أداء وظائف النظام الصحي

١ المستقبل الذي نصبو إليه. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، البرازيل، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، الوثيقة الختامية. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٢٨٨.

البحث العلمي والابتكار	تعزيز البحث والابتكار بوصفهما من أسس التنمية المستدامة، بوسائل منها تكوين رصيد من البحوث عن المحددات والحلول الطبية والاجتماعية والبيئية
الرصد والتقييم	تسخير التكنولوجيات الجديدة لإدارة الكميات الكبيرة من البيانات وتصنيفها لضمان تلبية احتياجات جميع الأفراد؛ وتتبع التقدم المحرز صوب بلوغ الهدف ٣ وجميع الأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة

العمل المشترك بين القطاعات الذي تنجزه الجهات صاحبة المصلحة المتعددة

٧- تتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة كبيرة لإدراج الصحة في جميع القطاعات المعنية برسم السياسات ("دمج الصحة في جميع السياسات" والنهج "الشاملة للحكومة ككل")، ولحفز العمل من خلال توحيد المهارات جنباً إلى جنب مع حشد طاقات الجهات صاحبة المصلحة المتعددة. والأهداف المحددة هي عبارة عن أداة لتدليل العقبات وإقامة الشراكات وتحقيق تماسك السياسات والإجراءات (مثلما هو موضح في الهدف ١٧ بشأن تعزيز وسائل التنفيذ). وترتكز الصحة في جميع البلدان (الهدف ٣) إلى أرضية مشتركة تقترن بالإدماج الاجتماعي وتخفيف وطأة الفقر (الهدف ١). وتسهم التغطية الصحية الشاملة (التي يدعو الهدف ٣ إلى تحقيقها أيضاً) في تحقيق الأمن العام على نطاق أوسع (جزء من الهدف ١٦ بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع). ونظراً إلى المخاطر البيئية، فإن القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة (الهدف ٢) هي أمور حاسمة الأهمية بالنسبة إلى الصحة والتنمية. وقد يفضي ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (الهدف ٦) إلى تقليل عدد الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال: التي تُقدّر حالياً بمئات الآلاف سنوياً. ويمكن أن يؤدي الحصول على الطاقة النظيفة في المنزل (الهدف ٧ بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) إلى تقليل معدلات تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، بينما يؤدي تقديم الخدمات في مجال النقل المستدام، وإدارة النفايات، والمباني والصناعة (الهدف ١١ بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) إلى استنشاق هواء أنقى في المدن. وقد يفضي انتهاج تلك السياسات إلى تلافي أكثر من ستة ملايين وفاة تنجم سنوياً عن تلوث الهواء، وإلى تخفيف وطأة تغيّر المناخ وآثاره (الهدف ١٣). ويمثّل التخطيط الحضري (المشمول بالهدف ١١) فرصة سانحة لتحسين حياة أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة بأنحاء العالم أجمع. وتسهم تدابير الصحة والسلامة المهنية، وخصوصاً بالنسبة إلى المهاجرين والنساء والعاملين الصحيين والعاملين في وظائف غير رسمية وغير مستقرة، إسهاماً مباشراً في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨)، ومن شأنها أن تحول دون وقوع العديد من الوفيات والإصابات الناجمة عن الأمراض المهنية وتلك المتصلة بالعمل. ويعدّ تقليل خسائر الأغذية الناجمة عن التلوث واستخدام المواد الكيميائية والنفايات السامة والتخلّص منها على نحو آمن من العناصر الأساسية لضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (الهدف ١٢). ويؤدي اتباع نهج "الصحة الواحدة" إلى تعزيز العمل المتعدد القطاعات والتخصّصات بشأن مكافحة المخاطر الصحية على صعيد التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة.

٨- ويتجاوز نطاق المسؤولية عن دور الصحة في التنمية المستدامة حدود قطاع الصحة بكثير. وينطوي الحصول على أقصى الفوائد من إطار الأهداف على التعاون فيما بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة - وذلك على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل وفي القطاعين العام والخاص وفي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم منفرادي المواطنين الذين ينبغي أن يكون لديهم أيضاً المعارف والموارد التي تمكّنهم من أن يصبحوا أطرافاً فاعلة في عملية التغيير. كما سيؤدي العمل المشترك بين القطاعات إلى فتح الباب أمام وضع آليات تمويل جديدة (انظر الفقرة ١٦).

تعزيز النظم الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة

٩- تركّز الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التمتع بالصحة والرفاه على برامج مصممة خصيصاً لتناول حالات صحية معينة، وخصوصاً منها تلك المتعلقة بصحة الأم والطفل ومكافحة الأمراض السارية (ولاسيما الأيدز والعدوى بفيروسه والسل). ولم يُول سابقاً إلا اهتمام قليل جداً لأداء النظم الصحية ككل، بما فيها الخدمات الصحية؛ وعليه أُهملت الفوائد المتأتية من القيام بذلك. وتصحّح أهداف التنمية المستدامة هذا الوضع من خلال التأكيد على تحقيق التغطية الصحية الشاملة: تحقيق التغطية الصحية الشاملة بالكامل جنباً إلى جنب مع تأمين الحماية من المخاطر المالية (الغاية ٣-٨) في إطار إنشاء نظم صحية منصفة وقادرة على الصمود. والتغطية الصحية الشاملة هي ليست بديلاً لبرامج مكافحة الأمراض المُنفّذة في الحقبة السابقة؛ بل تضم بالأحرى تلك البرامج على نحو يتسنى فيه الاستمرار في زيادة التغطية السكانية ضمن إطار إيتاء مجموعة شاملة من الخدمات الصحية. ولا تقل أهمية الحاجة إلى تحقيق التكامل فيما بين مختلف مكونات الهدف ٣ عن أهمية العمل المشترك بين القطاعات عبر جميع النواحي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

١٠- وفيما يلي ثلاثة مرامي عامة يميّزها الهدف ٣ تحت مظلة التغطية الصحية الشاملة:^١

- تسريع وتيرة التقدم المُحرز صوب التمتع بصحة أوفر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من خلال وضع غايات أكثر طموحاً بشأن مكافحة الأمراض السارية وتحسين التغذية وصحة الأم والطفل؛
- توسيع نطاق الحصائل الصحية بحيث تشمل الأمراض غير السارية والصحة النفسية والإصابات والتدخلات المرتبطة بها؛
- تعزيز اتباع سبل عملية في تنفيذ التدخلات الصحية بفضل وسائل وأدوات مثل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛ وزيادة إتاحة الأدوية واللقاحات وتسريع وتيرة تطويرها؛ وتوفير التمويل الكافي لقطاع الصحة وتعزيز القوى العاملة الصحية؛ والإنذار مبكراً بوقوع المخاطر الصحية وإدارتها.

١١- وتشمل التغطية الصحية الشاملة إيتاء الخدمات الصحية المتكاملة التي تركز على الناس طوال العمر، وتسلم في الوقت نفسه، وخاصةً فيما يتعلق بالأمراض المزمنة، بأن صحة الأفراد مرهونة بتجاربيهم السابقة والراهنة في المجتمع والاقتصاد والبيئة، مع ما يترتب عليها من عواقب على مدى سنوات والتي قد تستمر أيضاً عبر الأجيال.

مراعاة الإنصاف وحقوق الإنسان

١٢- علاوة على انعدام فعالية الإجحاف على مستوى السكان، فإنه ينقض المبدأ المنصوص عليه في دستور المنظمة بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه من خلال المساس بحريات الأفراد واستحقاقاتهم، فيما يمثل الإنصاف عامل تمكين وغرضاً يُصبى إلى بلوغه في حد ذاته. وقد سلّمت الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق واسع بقصور الاهتمام المُولى لأوجه الإجحاف داخل البلدان، وتحصيهاً لهذا الوضع، فإن أهداف التنمية المستدامة تهدف صراحةً إلى تحسين صحة فئات السكان ككل عن طريق تحسين صحة جميع الأفراد "من دون إهمال أي أحد"، مثلما دعا إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة.

١ انظر الرابط الإلكتروني التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg3> (تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

١٣- وسعيًا إلى تحقيق الإنصاف في مجال الصحة،^١ فإن هناك دعماً متبادلاً بين الأنشطة الرامية إلى تحقيق الهدف ٣ والعمل صوب بلوغ الأهداف التي تعزز المساواة بين الجنسين (الهدف ٥) والمساواة داخل البلدان بصفة عامة (الهدف ١٠ بشأن الحد من انعدام المساواة) والشفافية والمساءلة والقوانين غير التمييزية (الهدف ١٦ بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع). ولكي تصبح الحركة صوب تحقيق الإنصاف قوة تغيير فعلية، فإنه يلزم وضع برامج عمل محدّدة تتوخى الموضوعية في تحديد الأفراد المهملين واختبار الحلول الممكنة وتنفيذها. وتفضل المنظمة اتباع نهج "الشمولية التدريجية" في تحقيق الإنصاف، الذي يعود على المحرومين، أيًا كانوا، بالمنافع نفسها على الأقل التي يعود بها على الأوفر منهم حظاً.

التمويل المستدام

١٤- يعزّز التمويل المستدام جميع النظم الرامية إلى تحسين الصحة. ووفقاً لما تقوله فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل المبتكر للنظم الصحية،^٢ فإنه ينبغي أن يُخصّص من معدلات الإنفاق داخل قطاع الصحة مبلغ يتراوح بين الثلثين والثلاثة أرباع لنظم الرعاية الصحية التي عانت إلى حد كبير من تدني مستوى تمويلها مقارنة ببرامج مكافحة الأمراض في حقبة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدى ذلك التركيز على البرامج المذكورة إلى تحقيق نتيجة غير مقصودة تمثلت في إيجاد تدفقات مالية موازية وفي ازدواجية وظائف النظام الصحي، من قبيل تلك المتعلقة بجمع المعلومات وإجراء المشتريات. وينبغي أن يؤدي إدراج التغطية الصحية الشاملة في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة إلى اتباع نهج أشمل في ميدان تمويل قطاع الصحة.

١٥- وتحدّد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطاراً عالمياً يضم مجالات عمل بشأن إصلاح ممارسات التمويل العالمية وتوليد الاستثمارات اللازمة للتصدي لطائفة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المُجسّدة في أهداف التنمية المستدامة.^٣ وقد قطع رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين الذين اعتمدوا خطة العمل التزامات بعكس اتجاه التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأشد فقراً، ولكنهم أكدوا على ضرورة أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، فإن المبادئ التوجيهية لتمويل الصحة تشمل مثلاً تعزيز الإدارة الضريبية على الصعيد المحلي والحد من التهرب من دفع الضرائب بغية زيادة القدرة الكلية للإنفاق العام (بما فيه المُخصّص للصحة). وإضافة إلى المبادئ المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، فإن من شأن الممارسات الجيدة أن تقلل من تجزؤ التدفقات المالية وتجمّع الإيرادات الصحية، وذلك تعظيماً للقدرة على إعادة التوزيع؛ ومواءمة الأموال مع الخدمات الصحية ذات الأولوية وفئات السكان عن طريق ربط المخصصات باحتياجات السكان الصحية وبأداء الجهات المعنية بتقديم الخدمات.

١ يُستخدم تعبيراً "الإنصاف" و"المساواة" على نطاق واسع ولكنهما لا يُعرّفان دوماً. فالإنصاف هو انعدام وجود اختلافات يمكن تجنبها أو غير عادلة أو قابلة للتصويب فيما بين فئات الناس (www.who.int/gho/health_equity/about/en/)، تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، وهو ينطوي ضمناً على ضرورة أن تُتاح أمام الجميع فرصة عادلة لبلوغ كامل إمكاناتهم الصحية، أما الإجحاف في مجال الصحة فهو مفهوم معياري يتعدّر قياسه بدقة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن قياس انعدام المساواة في مجال الصحة ورصده - الاختلافات الملحوظة بين الفئات الفرعية ضمن فئة معينة من السكان - وهو بمثابة وسيلة غير مباشرة لتقييم مدى الإجحاف في مجال الصحة.

٢ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٠). القيود المفروضة على تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة: تحليل الفجوات التي تتخلل التكاليف والتمويل. وثيقة معلومات أساسية لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل المبتكر للنظم الصحية ١: القيود المفروضة على أنشطة التعزيز والتكاليف.

٣ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٣/٦٩ (٢٠١٥).

١٦- ويتيح العمل عبر مختلف القطاعات فرصاً جديدة للتمويل المشترك لمواءمة الأهداف المنشودة بموجبها. وتبين مثلاً من تقييم الطاقة العالمية الذي أُجري في عام ٢٠١٢ أنه يمكن توفير تكاليف إجمالية بنسبة ٤٠٪ يصل مبلغها إلى ٨٠ مليار دولار أمريكي سنوياً عند اتباع نهج شامل لا مستقل في رسم السياسات الرامية إلى بلوغ الغايات المحددة بشأن استخدام الطاقة وتغيير المناخ ونوعية الهواء والصحة.^١ وستساعد المبادرات المقدمة من هذا النوع في تمويل الخدمات الصحية الوقائية التي يتدنى مستوى تزويدها بالموارد بشكل خطير، ولم تستأثر سوى بنسبة ٣,٦٪ من المبلغ المُنفق بمقدار ٧٤٠٠ مليار دولار أمريكي على الصحة بالعالم في عام ٢٠١٣. وبموجب مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الطاقة المستدامة للجميع،^٢ فإن البلدان عاكفة على وضع خطط عمل وطنية تعضد بلوغ الهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)؛ وبإمكان وزارات الصحة إدراج الاحتياجات من الطاقة في قطاع الصحة. وتعترف أقل البلدان نمواً في معظمها بأن الصحة عرضة للآثار الناجمة عن تغيير المناخ، وإن لم تُخصَّص للمشاريع الصحية إلا نسبة نقل من ١,٥٪ من التمويل الدولي للتكيف مع تغيير المناخ.^٣ وتُتاح أيضاً الأموال المرصودة لتغيير المناخ لأغراض حماية الصحة، وخصوصاً المبلغ الذي أُلزم بتوفيره من خلال الصندوق الأخضر للمناخ بمقدار ١٠٠ مليار دولار أمريكي/ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠.^٤ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأموال المقدمة من مرفق البيئة العالمية^٥ قد تساعد على تخفيف حدة المخاطر الصحية البيئية، بوسائل منها مثلاً التخلص تدريجياً من المواد الخطرة كالرصاص أو الزئبق (الهدف ١٢، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة).

البحث العلمي والابتكار

١٧- البحث والابتكار واستخدام التكنولوجيات الجديدة من الشروط الأساسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، على أن الابتكار لا يشير حصراً إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة واستحداثها، بل أيضاً إلى إيجاد وسائل مستحدثة لتطبيقها، ومنها الصكوك القانونية والمالية، وسبل زيادة أعداد القوى العاملة الصحية خارج نطاق مهنة الطب، واستخدام منصات مشتركة لإيتاء الخدمات الصحية. وسيساعد إجراء المزيد من التحقيقات في العلاقات المتبادلة القائمة بين الهدف ٣ وجميع الأهداف الأخرى على إيجاد مبررات التغيير^٦ التي يُستند إليها كأساس لاتخاذ

١ Johansson TB, Patwardhan A, Nakincenovic N, Gomez-Echeverri L, eds. Global Energy Assessment: Toward a sustainable future. England: Cambridge University Press, 2012 (http://www.iiasa.ac.at/web/home/research/Flagship-Projects/Global-Energy-Assessment/Global_Energy_Assessment_FullReport.pdf, accessed 1 December 2016).

٢ الطاقة المستدامة للجميع (www.se4all.org)، تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦).

٣ معلومات مُحدّثة عن الأموال المُخصّصة لتغيير المناخ (www.climatefundsupdate.org/Home)، تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦).

٤ الصندوق الأخضر للمناخ (<https://www.greenclimate.fund/home>)، تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦).

٥ مرفق البيئة العالمية (www.thegef.org/topics/chemicals-and-waste) (تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦).

٦ المجلس الدولي للعلوم، المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (٢٠١٥). استعراض الغايات المُحدّدة في أهداف التنمية المستدامة من منظور علمي. باريس: المجلس الدولي للعلوم، ٢٠١٥

<http://www.icsu.org/publications/reports-and-reviews/review-of-targets-for-the-sustainable-development-goals-the-science-perspective-2015/SDG-Report.pdf>

(تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦).

إجراءات في مجال الصحة، وهي تحقيقات يتطلب إجراؤها اتباع نهج منسق في بناء القدرات البحثية وتشجيع الابتكار في كل بلد.^١

١٨- كما ينطوي ضمناً الابتكار الناجح على تطبيق التكنولوجيات القائمة غير المندرجة ضمن نطاق قطاع الصحة على مجال إيتاء خدمات الرعاية الصحية الأولية، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسواها من النهج الرقمية. ويوفر الاستخدام الواسع النطاق لأدوات مثل الهواتف الخلوية وسيلة لتعزيز الإتاحة الشاملة للخدمات الصحية. وتمتلك الصحة الرقمية القدرة على تقديم الدعم لبلوغ طائفة من الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة، ومنها الحصول على المعارف اللازمة للوقاية من الأمراض وتغيير السلوكيات (الغاية ٣-٤) وتدريب القوى العاملة الصحية (الغاية ٣-ج) وتوظيف القطاعين العام والخاص للاستثمارات في مجال البحث (الهدف ٩، إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار) والتعاون عبر القطاعات وإقامة الشراكات (الهدف ١٧، تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

الرصد والتقييم

١٩- شكّل رصد التقدم المحرز صوب تحقيق غايات معيّنة واحداً من مكامن قوة الأهداف الإنمائية للألفية، سواء لقياس التقدم المحرز في حد ذاته أم لتعزيز المساءلة. أما بالنسبة إلى الصحة في إطار أهداف التنمية المستدامة، فإنها تستفيد من جميع الأهداف الأخرى إلى جانب الهدف ٣ وتسهم في بلوغها كلها على حد سواء، ليتحتم بالتالي على قياس التقدم المحرز أن يشمل إطار أهداف التنمية المستدامة هذا برمته. وترد ١٣ غاية بشأن الصحة في الهدف ٣، ولكن ترد أيضاً غايات أخرى تتعلق بالصحة في سائر الأهداف، ومنها الهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، الذي يشمل الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات.

٢٠- وقد تعزّز إجراء البحوث الصحية ورصدها وتقييمها بفضل التطور الهائل في تكنولوجيات جمع وإدارة الكميات الكبيرة والمتزايدة بشكل مُطرد من البيانات الأولية التي أصبحت متاحة، وتصنيفها لأغراض الكشف عن الأفراد والفئات السكانية التي تمس حاجتها إليها.^٢ ويمثل ظهور "البيانات الضخمة" حافزاً لإقامة صلات بين قواعد البيانات في مختلف القطاعات وزيادة سبل إتاحة البيانات واستحداث أساليب جديدة لتحليلها تقضي إلى تحسين فهم الأمراض وفتح مسارات تقضي إلى تنفيذ تدخلات جديدة.

١ منظمة الصحة العالمية. التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٣: بحوث التغطية الصحية الشاملة. جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣.

٢ النظام البيئي للبيانات الصحية والبيانات الضخمة (www.who.int/ehealth/resources/ecosystem/en/) (تم الاطلاع في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

ثانياً: تنظيم عمل المنظمة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢١- تتيح التغييرات الطارئة على ممارسات العمل المُتبعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المجال أمام الأمانة لتزويد الدول الأعضاء بدعم أفضل إبان تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشدد الأمانة في تركيزها على الأساليب العملية لبلوغ الأهداف والغايات المرتبطة بها. وتتمتع المنظمة بوضع قوي يمكنها من تقديم الدعم لإنشاء نظم أفضل لتحسين الصحة داخل قطاع الصحة وخارجه، وذلك نظراً إلى دور المنظمة في وضع المعايير في مجال الصحة على النحو التالي: توفير القيادة والانخراط في الشراكات، وبلورة برنامج أعمال البحوث، وتحديد القواعد والمعايير، وتوضيح خيارات السياسات العامة الأخلاقية والمُسندة بالبيّنات، وتقديم الدعم التقني وبناء القدرات المؤسسية المستدامة، ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها. ويتوافق النهج الذي تتبعه المنظمة في حقبة أهداف التنمية المستدامة مع أغراضها المُحددة بشأن إصلاحها، مما يؤدي إلى زيادة فعاليتها وكفاءتها وشفافيتها ومساءلتها على مستوى العالم ككل. ويرد أدناه توضيح لثلاثة محاور عن عمل المنظمة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب اختيار عدد قليل من الأمثلة على ذلك: توجيه عمل المنظمة صوب تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ودعم البلدان في مجال التنفيذ؛ وترسيخ الشراكات وتوسيع نطاقها.

توجيه عمل المنظمة صوب تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٢- **عمل المنظمة على المستوى القطري وتنسيقه على المستويين الإقليمي والعالمي.** بالنظر إلى امتلاك الحكومات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وإمسакها بزماتها، فإن عمل المنظمة مدفوع بأنشطة مكاتبها القطرية وتنسيقه على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبفضل حصول الممثلين القطريين للمنظمة على دورات تدريبية في عام ٢٠١٦، فقد أصبحوا أكثر استعداداً لدمج الغايات المتعلقة بالصحة من أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الصحية الوطنية، وإشراك الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة من داخل قطاع الصحة وخارجه، بما فيها الجهات الفاعلة غير الدول. وأعدت المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي آليات تنسيق لبيان رؤية المنظمة المتماسكة فيما يخص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديد أمثلة على الممارسات الجيدة التي قد يتسنى تطبيقها على نطاق أوسع.

٢٣- **مواعمة الميزانية البرمجية مع أهداف التنمية المستدامة.** تشمل الأولويات البرمجية للمنظمة المبيّنة في برنامج العمل العام الثاني عشر، ٢٠١٤-٢٠١٩، والميزانيات البرمجية المقابلة لها، أغراض الهدف ٣ بشأن الصحة. أما الأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة فهي مشمولة أيضاً، بما فيها تلك التي تتناول الفقر (الهدف ١) والجوع (الهدف ٢) والتعليم (الهدف ٤) والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥) والمياه والصرف الصحي (الهدف ٦) والنمو الاقتصادي (الهدف ٨) وانعدام المساواة (الهدف ١٠) والتحضّر (الهدف ١١) والاستهلاك والإنتاج (الهدف ١٢) وتغير المناخ (الهدف ١٣) والسلام والعدالة (الهدف ١٦) والشراكات (الهدف ١٧). ونظراً إلى أن برنامج العمل العام الثاني عشر والميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ أعدا قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، فإنه يلزم تحقيق المزيد من المواعمة فيما يتعلق بمجالات من قبيل الشيوخة والصحة ومقاومة مضادات الميكروبات، وحالات العجز وإعادة التأهيل، والتغذية وسلامة الأغذية. وستحرص الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩ وبرنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠٢٠-٢٠٢٤، على مواعمة العمل بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ داخل المنظمة، وكذلك مع سائر الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة وتلك المانحة.

دعم البلدان في مجال التنفيذ

٢٤- الأطر الإقليمية لدعم البلدان. قامت المكاتب الإقليمية، في إطار بلوغ أهداف التنمية المستدامة وعقب استرشادها بأعمال اللجان الإقليمية كل فيما يخصها، بوضع خرائط طريق وخطط عمل وتقديم مبادرات محدّدة تزوّد البلدان بالدعم في مجال التنفيذ. وتحدّد في تلك الأطر أولويات إقليمية معيّنة بناءً على تقييمها للاحتياجات الصحية الوطنية وأفضل السبل الكفيلة بدعم الدول الأعضاء. وفيما يلي أمثلة على تلك الأولويات: توفير التمويل الابتكاري بالإقليم الأفريقي في إطار برنامج التحول الذي تطبّقه المنظمة بالإقليم؛^١ تحقيق الإنصاف في مجال الصحة بإقليم الأمريكتين؛^٢ التغطية بالخدمات الصحية في الخطوط الأمامية بإقليم جنوب شرق آسيا؛^٣ الصحة في خطط التنمية الوطنية بالإقليم الأوروبي، بما يتماشى مع إطار سياسة الصحة ٢٠٢٠؛^٤ التصدي للطوارئ الحادة والأزمات الصحية الممتدة بإقليم شرق المتوسط بالتزامن مع تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتعزيز نظم المعلومات الصحية؛^٥ الغايات الصحية المتعلقة ببلدان معيّنة تحديداً بالاقتران مع وضع وسائل رصد واستعراض متينة بإقليم غرب المحيط الهادئ.^٦ وعلاوة على عمل المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة في مجال الصحة، فإن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تؤمن منبراً يزوّد الدول الأعضاء بالدعم اللازم لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.^٧

٢٥- تعزيز النظم الصحية: الأسس والمؤسسات والتحول. أعدت الأمانة في معرض استرشادها بالقرار ج ص ع ٦٩-١ (٢٠١٦) بشأن تعزيز الوظائف الأساسية للصحة العمومية دعماً لبلوغ التغطية الصحية الشاملة، ثلاث استراتيجيات مختلفة لدعم البلدان في تعزيز نظمها الصحية على النحو التالي: (أ) إرساء أسس النظم الصحية في أقل البلدان نمواً والدول الهشة المحدودة الإمكانيات في مجال تحقيق النمو المالي؛ (ب) تعزيز مؤسسات النظم الصحية في أقل البلدان نمواً التي تتمتع بالاستقرار ولديها إمكانيات جيدة لتحقيق النمو وتأمين الاستقرار؛ (ج) تحويل النظم الصحية المعقدة في البلدان المتقدمة النمو التي تواجه رغم ذلك تحديات في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي، أو في صون تلك التغطية وذاك الأمن. ودعماً لاتباع هذا النهج، تعكف الأمانة على إنشاء شبكات تقنية للنظم الصحية تتكفل بالمسؤوليات المتعلقة بتصريف الشؤون والتمويل والمعلومات والقوى العاملة والمستحضرات الصيدلانية والمنتجات الطبية وإيتاء الخدمات.

٢٦- برنامج المنظمة للطوارئ الصحية. تؤكد الغاية ٣-د أهمية تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما النامية منها، في مجالات كل من الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية. وتبلّغ

١ مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا. برنامج التحول لأمانة منظمة الصحة العالمية في إقليم أفريقيا ٢٠١٥-٢٠٢٠. برازافيل: مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا، ٢٠١٥ والوثيقة AFR/RC66/7.

٢ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إقليم الأمريكتين، الوثيقة CD55/INF/6.

٣ مكتب المنظمة الإقليمي لجنوب شرق آسيا. الصحة في أهداف التنمية المستدامة: أين نحن الآن في إقليم جنوب شرق آسيا؟ ما الخطوة التالية؟ نيودلهي: مكتب المنظمة الإقليمي لجنوب شرق آسيا، عام ٢٠١٦ والمائدة الوزارية المستديرة: أهداف التنمية المستدامة والتغطية الصحية الشاملة، الوثيقة SEA/RC69/4.

٤ سعياً إلى وضع خريطة طريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إقليم المنظمة الأوروبي، الوثيقة EUR/RC66/17.

٥ التغطية الصحية الشاملة وإعداد حزمة من الخدمات الصحية الأساسية، الوثيقة ش م/ل ٦٣/ وثيقة إعلامية ٥.

٦ القرار WPR/RC67.R5، أهداف التنمية المستدامة.

٧ انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.regionalcommissions.org/category/sustainable-development/> (تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦).

المنظمة سنوياً باندلاع أكثر من ١٠٠ فاشية من فاشيات الأمراض المعدية، وتُلق الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان الضرر بما يزيد على ٢٠٠ مليون شخص سنوياً. ويحدّد برنامج المنظمة الجديد للطوارئ الصحية دور المنظمة ويؤكد في مجال الاستجابة للطوارئ، ويضيف قدرات تشغيلية معززة إلى الأدوار التقنية والمعارية التقليدية. وتقدم الأمانة الدعم للبلدان لكي تزود نفسها بدورة كاملة لإدارة المخاطر تتألف من الوقاية من المخاطر والتأهب لمواجهتها والاستجابة لها والتعافي منها مبكراً. وتُدمج عناصر البرنامج على نحو يضم قوى عاملة واحدة، وميزانية واحدة، ومجال مساءلة واحد، ومجموعة واحدة من العمليات، وأخرى من المعايير المرجعية، ويرتكز إلى الغرض المُتمثل في إنشاء نظم صحية أقوى وأكثر قدرة على الصمود.

ترسيخ الشراكات وتوسيع نطاقها

٢٧- **التخطيط والتنفيذ والإبلاغ الاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.** استراتيجية المنظمة للتعاون مع البلدان هي أداة لتتسيق عمل المنظمة في البلدان مع عمل الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، وذلك بوسائل منها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويعرض الدليل الأخير عن صياغة استراتيجية المنظمة للتعاون مع البلدان خطوات رامية إلى بلوغ الغايات المتعلقة بالصحة في جميع أهداف التنمية المستدامة، وذلك في إطار السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية.^١ وستُوضَع الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩ على ضوء تلك الغايات المتعلقة بالصحة التي حُدِّت بواسطة عملية تخطيط بدأت على المستوى القطري. وتشارك المنظمة بنشاط مع هيئات عديدة في منظومة الأمم المتحدة (سواء كانت كيانات حكومية دولية أم أخرى مشتركة بين الوكالات) بقصد مواصلة عملها بشأن أهداف التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي والمستوى القطري. وقد يُحصل على إرشادات إضافية من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.^٢

٢٨- **شراكات المنظمة خارج نطاق الأمم المتحدة.** تشارك المنظمة مشاركة استراتيجية واسعة في العمل مع طائفة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال، الشراكات الصحية العالمية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية الدولية والوكالات المالية ومعاهد البحث والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويزود إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول المعتمد في القرار ج ص ٦٩-١٠ (٢٠١٦)، المنظمة بالأساس اللازم لتعزيز تلك الشراكات، ودمج آليات محدّدة تكفل الشفافية والمساءلة. ومن الأمثلة على تلبية الطلبات بشأن تحسين التنسيق في ميدان تعزيز النظم الصحية، التحوّل الذي حدث في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ من الشراكة الصحية الدولية + (IHP+) إلى الشراكة الصحية الدولية بشأن التغطية الصحية الشاملة لعام ٢٠٣٠.^٣

٢٩- **المنظمة بوصفها رائدة للمبادرات الصحية العالمية وشريكة فيها.** تؤدي المنظمة في معرض استفادتها من الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، دوراً قيادياً وتعاونياً في إنجاز الأعمال وإقامة الشراكات التي تتقاطع مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، ومنها ما يلي: الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل

١ <http://apps.who.int/iris/handle/10665/251734> (تم الاطلاع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

٢ تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. تقرير الأمين العام. E/2016/8 - A/71/63.

٣ انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.internationalhealthpartnership.net/en/> (تم الاطلاع في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

والمراهق (٢٠١٦-٢٠٣٠)؛^١ وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها؛ والمبادرة المعنية بحيوية المرأة وصحة الطفل؛ والمياه والإصحاح والتصحّح من أجل تسريع وتيرة التقدم المُحرز بشأن مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة: استراتيجية عالمية ٢٠١٥-٢٠٢٠؛ وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛ واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي؛ وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات التابع للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٠- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ انظر الوثيقة م.ت ١٤٠/٣٤.